السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : <u>التهجير القسري بهدف التغيير الديمغرافي في سورية</u>

الرقم : ٤ التاريخ : ١٢ / ٥ / ٢٠١٨

<u>السيدات والسادة :</u>

يعرف القانون الدولي الإنساني التهجير القسري: بأنه إخلاء غير قانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها وهذا يندرج ضمن جرائم الحرب التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفق ما ورد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأن «**عمليات التهجير القسري التي ينتهجها نظام الأسد ضد المدنيين في سورية قد ترقى إلى جريمة حرب**».

إن التهجير القسري في سورية هو ممارسة ممنهجة ينفذها نظام بشار الأسد بمساندة المليشيات الشيعية والقوات الروسية على مرأى ومسمع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العاجز عن اتخاذ أي إجراء قانوني بحق هذا النظام لمنع هذه الجريمة المستمرة في كثير من المدن السورية والتي يهدف نظام بشار الأسد من خلالها إلى تغيير البنية الديموغرافية للسكان في كثير من المدن السورية ولا سيما مناطق ومدن محيط دمشق وحلب وحمص وذلك بتهجير السكان الأصليين باستخدام وسائل الضغط والترهيب والقتل والاضطهاد من مدنهم ومناطقهم وإحلال سكان شيعة من العراق وإيران ولبنان وأفغانستان بدلاً عنهم وموالين لنظامه وممارساته القمعية الاستبدادية .

<u>ووفق ما ورد في نظام روما الأساسي لـ «المحكمة الجنائية الدولية» فإن إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمة ضد الإنسانية ، كما أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حظرت النقل القسري الجماعي والفردي للأشخاص أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أرض أخرى .</u>

يعتبر حظر الترحيل القسري من أهم العناصر التي يقررها القانون الدولي اليوم لحماية المدنيين وذلك لما للترحيل القسري من أثار سلبية ونفسية على حياة المدنيين وقد أثبت الواقع العملي أن هؤلاء المدنيين المهجرين قسراً عن أراضيهم وأماكن عيشهم سيجدون أنفسهم مجبرين على العيش في ظروف سيئة وغير صالحة للحياة الآدمية **كما هو الحال في سورية.**

السيدات والسادة :

عمد الإيرانيون خصوصاً في مرحلة حكم بشار الأسد إلى بذل كل جهودهم للهيمنة على سورية من خلال تغيير البنية الديموغرافية المذهبية لسورية **تحقيقاً لمشروعهم الطائفي المتمثل بالهلال الشيعي المزعوم** عن طريق نشر التشيع في مناطق مختلفة من سورية وخاصة النائية من خلال مشاريع اقتصادية وتنموية وشراء الأراضي والعقارات بمبالغ طائلة من خلال بعض التجار المتعاملين مع السفارة الإيرانية بدمشق وقد تجلى ذلك بعد عام ٢٠٠٦ وقد نوهت لذلك بيانات كثيرة صادرة عن جهات عديدة تحذر من خطر التشييع على البنية الاجتماعية والديموغرافية في سورية.

أولاً _ تعددت أدوات التشييع وأساليبه في سورية منها على سبيل المثال لا الحصر :

- إنشاء عدد كبير من المزارات الشيعية في أنحاء مختلفة من سورية.

- الإغراءات المالية والاقتصادية والتعليمية للفقراء.

- ازدياد نفوذ حزب الله اللبناني الشيعي في سورية وخاصة بعد حرب تموز عام ٢٠٠٦.

ومع اندلاع شرارة الثورة السورية ووقوف إيران ومليشيات حزب الله اللبناني إلى جانب نظام بشار الأسد ضد الشعب الأعزل تبدلت استراتيجية إيران في نشر التشييع في سورية التي كانت تحتاج لكثير من الجهد والوقت لتحل محلها عمليات متسارعة من التهجير القسري وذلك لإنجاز مشروع التغيير الديموغرافي وسورية ليست استثناء فقد سبقتها بذلك عمليات تهجير وتغيير ديموغرافي في العراق تستهدف العرب السنة تحديداً وذلك بشكل واضح وفاضح.

ثانياً- طرق وأساليب ممنهجة اتبعتها إيران للتهجير القسري بهدف التغيير الديموغرافي في سورية:

١_ سياسة شراء العقارات: لقد دأبت السفارة الإيرانية في دمشق ومن خلال تجار ومقاولين إيرانيين بشراء العقارات وأراضي زراعية وسكنية في مختلف المدن السورية وخاصة في دمشق ومحيطها وبتعاون وموافقة ومباركة من نظام بشار الأسد ومن أجل ذلك جندت إيران عملاء لها من أجهزة الأمن والمخابرات السورية وتجار العقارات والسماسرة في سورية من خلال ضخ ملايين الدولارات من أجل شراء تلك العقارات والأراضي في مناطق حيوية في سورية لصالح

مجموعات ومنظمات وأفراد تابعين لإيران ومليشيات حزب الله اللبناني **وفي هذا السياق نشر موقع (السورية نت) تقريراً بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٨ ورد فيه شكوى لأحد سكان دمشق قال فيها:**

«إن تجار تابعون لإيران اشتروا منازل في قلب دمشق بمبالغ كبيرة وأنه قد باع منزل في حي المزرعة بدمشق بـ ٤٠ مليون ليرة سورية لرجل أعمال خليجي تبين فيما بعد أنه يعمل لصالح شركات إيرانية تعمل على شراء العقارات والسيطرة على أكبر قدر ممكن من المنازل في دمشق».

ويضيف هذا الشخص الدمشقي في شهادته «**بعت منزلي وسافرت إلى تركيا متيقناً أني لن أعود إلى هذه المدينة يوماً لأني لم أكن الوحيد الذي باع بيته لإيران فهنالك الكثير والكثير من الأمثلة لأشخاص باعوا بيوتهم في العدوي والمزرعة وشارع بغداد والمزة والصالحية وأحياء كثيرة في دمشق».**

٢_ اقتراف المجازر والجرائم والإرهاب:

ونشر الخوف والرعب بهدف التهجير القسري لقد ارتكبت قوات بشار الأسد والمليشيات الشيعية الإيرانية الطائفية والقوات الروسية المساندة لها الكثير من المجازر والانتهاكات والإبادة الجماعية بحق المدنيين السوريين كل ذلك يضاف لأعمال الاعتقال والتعذيب الوحشي الذي يرافقه والتغييب القسري وحصار الكثير من المناطق بمنع دخول الدواء والغذاء للأشخاص المدنيين المحاصرين فيها كما حصل في حصار مدينة حمص القد يمة وحصار حي الوعر وحصار حلب وحصار الغوطة وداريا والكثير من المناطق والمدن السورية وذلك من أجل مقايضة الناس **إما** بالموت المؤكد نتيجة انعدام كل سبل الحياة في تلك المناطق بسبب الحصار الخانق والقصف الجوي الهمجي **أو** التهجير القسري وإجبارهم على ترك منازلهم وأراضيهم وأرزاقهم إلى مناطق أخرى (إدلب) وقد ارتكبت قوات نظام بشار الأسد ومليشيات إيران الطائفية والقوات الروسية الكثير من المجازر في سورية كل ذلك بهدف إرغام المدنيين على الرحيل من تلك المناطق ومن تلك المجازر نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

١- مجزرة الحولة بريف حمص التي وقعت بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٥ حيث قامت مجموعة من المليشيات الطائفية باقتحام هذه القرية ليلاً وقتلت ١٠٨ أشخاص غالبيتهم من النساء والأطفال وذلك ذبحاً بالسواطير.

٢- مجزرة القبير في ريف حماة وقعت بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ كان عدد ضحاياها ١٠٠ قتيل من النساء والأطفال.

٣- مجزرة داريا وقعت ما بين ٢٠-٢٥ اغسطس ٢٠١٢ كان عدد ضحاياها ما يقارب ٥٠٠ شخص غالبيتهم من الأطفال والنساء وتم تصفيتهم بمسجد سليمان الداراني بمدينة داريا.

٤- مجزرة نهر حلب والتي ذهب ضحيتها ما يقارب ١٢٠ شخص.

٥- مجزرة قرية البيضا في بانياس والتي وقعت في قرية البيضا في ريف طرطوس في ٢٠١٣/٥/٢ وكان ضحيتها ٧٢ قتيلاً وجميع الضحايا من المدنيين.

٦- مجزرة جديدة الفضل في ريف دمشق وكان ضحيتها ٥٠٠ شخص قتلوا جميعهم بدم بارد على يد المليشيات الطائفية الشيعية.

٧- مجزرة الكيماوي في الغوطة ٢٠١٣ حيث أقدمت قوات نظام الأسد والمليشيات الطائفية المتمركزة باللواء ١٥٥ بقصف مدن زملكا وعين ترما والمعضمية بغاز السارين وكان عدد الضحايا يفوق ١٥٠٠ ضحية جلهم من الأطفال والنساء.

٨- مجزرة الكيماوي في دوما عام ٢٠١٨ وكان عدد ضحايا هذه المجزرة يفوق ١٠٠ ضحية.

٩- مجزرة الكيماوي في خان شيخون في ريف إدلب بتاريخ٢٠١٧/٤/٤.

كل تلك المجازر الشنيعة ساهمت بشكل أساسي بتهجير السكان المدنيين قسراً من ديارهم وأراضيهم من خلال زرع وبث الخوف في نفوسهم ودفعهم للتهجير القسري تهيئة لإسكان أناس موالين للنظام ومليشياته في تلك المناطق بهدف التغيير الديمغرافي الطائفي في سورية .

٣_ التزوير والعبث بوثائق السجل العقاري والشؤون المدنية ومنح الجنسية السورية للكثير من المليشيات الشيعية الطائفية وعوائلهم:

عبث النظام وحلفائه من مليشيات إيران وحزب الله بملفات مهمة جداً تخص السوريين وحقوقهم وملكياتهم ووثائقهم وذلك لطمس الهوية والحقوق لكل من ثار ضده مطالباً بزواله **ففي عام ٢٠١٣ قام نظام الأسد ومليشياته وبتخطيط مسبق بحرق إدارة السجلات العقارية والمدنية في محافظة حمص وذلك لطمس هوية السكان الأصليين وإخفاء وثائقهم الثبوتية** سواء الشخصية أو وثائق الملكية الخاصة بهم تمهيداً لاستبدالها بوثائق رسمية تعطى للشيعة والعلويين الموالين لهذا النظام وهذه المليشيات وذلك بعد أن مسح وجود أحياء ومناطق عقارية بكاملها عن الخريطة من خلال التدمير والتهجير القسري الذي أفرغ بموجبه مناطق وأحياء كثيرة من محافظة حمص من خلال تلك الجرائم الآنفة الذكر **والفعل الجرمي نفسه ارتكبته وحدات حماية الشعب الكردي والمنظمات الانفصالية(PKK-PYD-YPJ) في منطقة منبج عام ٢٠١٦ وتل ابيض والريف الشمالي لمحافظة حلب .**

وضمن هذا السياق نشر تقرير في صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ ٢٠١٧/١/١٤منسوب للكاتب الصحفي مارتان شيلوف عن مسؤوليين كبار في لبنان أنهم يراقبون ما يعتقدون أنه إحراق منهجي لمكاتب السجل العقاري

والأحوال المدنية في المناطق السورية التي استعاد النظام السيطرة عليها فعدم وجود سجلات تجعل من المستحيل بالنسبة لمقيمين إثبات ملكية المنازل والمكاتب والأبنية التي تم تأكيد حرقها في الزبداني ومضايا والقصير وداريا وحمص ومناطق محيط دمشق وحلب التي استولى عليها حزب الله والنظام.

كما أقدمت إيران وبالتعاون مع أجهزة نظام بشار الأسد بتزوير بيانات وقيود السجل العقاري وتزوير وكالات ووثائق الكاتب بالعدل وغيرها في الكثير من مناطق سورية فيما يتعلق بنقل الملكيات العقارية.

كما عمدت إيران ومليشياتها وأجهزتها في سورية ومن خلال نظام بشار الأسد إلى منح الجنسية السورية لشخصيات كثيرة جداً غير سورية استجلبتهم من الخارج وطلبت من نظام الأسد تجنسيهم للدفاع عن نظامه وكرسيه.

وذكرت صحيفة الشرق الأوسط في مقالها بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٦بأن هناك مجموعات كبيرة جداً تقدر بمئات الآلاف من الشخصيات والعناصر والمليشيات الطائفية تم تجنسيها في سورية ومنحها الوثائق الثبوتية الصادرة عن نظام الأسد تمهيداً لإسكانها في مناطق محيط دمشق التي سيطرت عليها المليشيات الشيعية والإيرانية مؤخراً.

٤_ حصار المدن وقطع مقومات الحياة عنها والتخيير بين الإبادة أو التهجير:

هذه السياسة اتبعها نظام بشار ومليشيات إيران والمحتل الروسي في كثير من المناطق في سورية فبعد إطباق الحصار على المناطق المناهضة والثائرة على نظام بشار وحكمه تبدأ جرائم القصف الهمجي الذي يشنه نظام بشار وحلفائه على المدنيين والثائرين ضده مع انقطاع سبل الحياة عن هذه المناطق بالتجويع والحرمان من مقومات الحياة والطبابة لإجبار الناس على المصالحات والعودة لحكم بشار أو التهجير القسري مقابل وقف القصف وإدخال المساعدات **وقد رأى العالم على شاشات التلفزة ماذا فعل عضو بمجلس نظام بشار المدعو محمد قبنض وهو يجبر الناس على الهتاف لبشار الأسد مقابل صندويشة فلافل وعلبة ماء.**

٥_ القوانين والمراسيم التي صدرت عن رأس النظام في سورية لتكريس التهجير القسري والتغيير الديموغرافي :

بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦ ألقى بشار الأسد كلمة أمام وفود رسمية ونقابية قال فيها «**إن الوطن ليس لمن يسكن فيه أو يحمل جنسيته وجواز سفره بل لمن يدافع عنه ويحميه» مشيداً بدعم إيران العسكري والاقتصادي والسياسي.**

وبعيد إتمام عملية التهجير القسري من داريا وعقب أداء صلاة عيد الضحى يوم ٢٠١٦/٩/١٢ في المدنية الخاوية على عروشها والمفرغة تماماً من أهلها وأبنائها **رد بشار الأسد على سؤال لمندوب وكالة سانا عما يتردد عن قضية التغيير الديموغرافي والسكاني في داريا وأمثالها بقوله «إن التغيير الديموغرافي يتغير عبر الأجيال لافتاً إلى أن ذلك**

يستند لمصالح المواطنين في تلك المناطق» وقال بشار الأسد «عملياً سورية كأي بلد متنوع والحالة الديموغرافية تتبدل عبر الأجيال بسبب مصالح الناس الاقتصادية والحالة الاجتماعية والظروف السياسية».

وفي لقاء رئيس النظام مع صحفيين غربيين بتاريخ ٢٠١٦/١١/١ منهم مدير مكتب نيويورك تايمز في بيروت آن برنارد **قال«إن النسيج الاجتماعي في سورية هو اليوم أفضل بكثير من ذي قبل».**

(إن كل ما قاله وصرح به بشار الأسد يعتبر دليلاً قاطعاً على نيته الجرمية الإجرامية ويشكل ممنهج ومخطط له جيداً بهدف تهجير فئة معينة من شعب سورية وهو المكون السني وكل من ثار بوجه نظامه القمعي الاستبدادي وصولاً للتغيير الديمغرافي الطائفي المرسوم له مسبقاً مع إيران بالدرجة الأولى) .

السيدات والسادة :

عمد نظام بشار الأسد لمحاولة شرعنة جرائم التهجير القسري بهدف التغيير الديمغرافي في سورية بموجب القانون فأصدر مراسيم وقوانين لإتمام جرائمه وإيران وروسيا تتعلق بإعادة التنظيم العمراني وإنشاء وحدات إدارية جديدة في مناطق منظمة ومبنية منذ عقود من الزمن كل ذلك لتكريس هذه الجريمة ووضعها في سياق قانوني وذلك لطمس معالمها متجاهلاً حقوق الناس المهجرين والمعتقلين والمفقودين والشهداء .

حيث أصدر المرسوم التشريعي رقم ٦٦ بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٨ والقاضي بإحداث منطقتين تنظيميتين في مدينة دمشق الأولى في منطقة جنوب شرق المزة تتألف من منطقتين عقاريتين الأولى المزة وكفرسوسة والثانية جنوب المتحلق الجنوبي وتضم المناطق العقارية المزة كفرسوسة قنوات بساتين داريا القدم **وهنا تدخلت إيران بشكل سافر في موضوع إعادة إعمار تلك المناطق وإعلانها عزمها على بناء مشروع أبراج سكنية تدعى الأبراج الإيرانية ومشروع ماروتا وباسيليا سيتي كون تلك المنطقة ملاصقة للسفارة الإيرانية بشكل مباشر وهذا ما يدخل ضمن إطار المحاولات المحمومة للتغيير الديموغرافي للمنطقة كما أصدر رئيس النظام مؤخراً القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠١٨/٤/٢ والذي تزامن صدوره مع تهجير أهالي الغوطة الشرقية بالكامل وسيطرة نظام الأسد ومليشيات روسيا على محيط مدينة دمشق بكامله.**

وقد قمنا بإعداد دراسة مفصلة عن هذا القانون سابقاً.

– المواقف الدولية من التغيير الديموغرافي والتهجير القسري في سورية:

حقيقة لقد تفاجئ السوريون الذي ثاروا ضد نظام الأسد بالمواقف الدولية الجوفاء تجاه الجرائم والمجازر التي مورست بحقهم من قبل النظام ومليشياته الطائفية والروس.

فما يحدث في سورية من تهجير قسري بهدف التغيير الديموغرافي المجتمع الدولي متورط فيه بشكل أو بأخر بصورة مباشرة أحياناً وبصورة غير مباشرة أخرى وذلك بغض الطرف عنه أحياناً أخرى فالأمم المتحدة **مثلاً لعبت دوراً سلبياً جداً منذ بداية حملات التهجير القسري عام ٢٠١٣ وتراوح دورها عبر الوساطة غير الأخلاقية في اتفاقيات التهجير القسري أو الإشراف عليها في بعض الأحيان.**

على الرغم من صدور قرارات دولية عدة منها القرار ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن والذي تضمن في أحد بنوده إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المناطق المحاصرة عجز **مجلس الأمن والأمم المتحدة عجزا أو تظاهرا بالعجز بحجة القصف الروسي بتاريخ ٢٠١٦/٩/٩ لرتل من الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية التابعة للأمم المتحدة عندما كانت متوجهة إلى بلدة أورم الكبرى في ريف حلب الغربي مما أدى إلى إحراق شاحنات الإغاثة ومقتل العديد من عناصر الهلال الأحمر المرافقة لتلك الحملة ومقتل العديد من المدنيين.**

بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٩ نشرت صحيفة الغارديان البريطانية تحقيقاً مفصلاً أماط اللثام عن تواطئ الأمم المتحدة مع نظام الأسد من خلال المساعدات المقدمة بملايين الدولارات لنظام بشار الأسد في سورية عبر برنامج المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة لمتضرري الحرب في سورية وأشارت صحيفة الغارديان في تحقيقها إلى أن النظام استغل هذا البرنامج لمصلحته من خلال شركات محددة تابعة له ولأعوانه سمح لها دون غيرها بالتعامل مع الأمم المتحدة أتضح لاحقاً بأنها شركات عائلية يمتلكها رامي مخلوف وهو ابن خال بشار وأسماء الأسد زوجة بشار ووالدها حيث كان من المفترض أن هذه الشركات خاضعة لعقوبات اقتصادية من طرف الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال ذلك تتحول المساعدات الأممية التي يفترض أنها لمساعدة السكان المحاصرين إلى أدوات ووسائل لتشديد الحصار عليهم ودفعهم لقبول النزوح والتهجير القسري.

وتحت عنوان «مساعدات الأمم المتحدة لا تصل لمعظم المناطق السورية المحاصرة» نشرت الغارديان البريطانية في عددها الصادر يوم ٢٠١٦/٩/١٢ تقريراً صادماً يشير إلى أن حولي ٩٦% من المساعدات تذهب إلى مناطق النظام في الوقت الذي لا تصل فيه سوى ٤% من المساعدات إلى مناطق المعارضة وأكدت الصحافيتان إيما بيلز ونك هويكنز اللتان أعدتا التقرير أن استراتيجية الجوع حتى الركوع التي يمارسها النظام بشكل ممنهج ضد المناطق الثائرة والمناهضة له غالباً ما تتوج بهدنة محلية تتوسط فيها الأمم المتحدة وتدعمها ويؤكد ذلك مشهد خروج المدنيين المجوعين من بلداتهم ومناطقهم تصاحبهم بهذا التهجير سيارات الأمم المتحدة البيضاء رباعية الدفع وأكد التقرير أن عدم وصول المساعدات الأممية إلى البلدات المحاصرة كان سبباً رئيسياً لإخلاء بلدات من سكانها وإرغام سكان هذه البلدات على التهجير القسري.

ومن خلال متابعة سياسات الولايات المتحدة في سورية: نلاحظ أنها متورطة بطريقة غير مباشرة في جريمة التهجير القسري والتغيير الديموغرافي في سورية حيث أنها تدخلت بشكل مباشر وجيشت العالم من أجل مدينة عين العرب (كوباني) في حين أنها لم تحرك ساكناً عندما قامت المنظمات الكردية الانفصالية بتدمير شامل وممنهج لمئات القرى والمدن السورية التي تقطنها غالبية عربية سنية.

وحيث أن التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية في شهر اكتوبر ٢٠١٥ بعنوان «لم يكن لدينا مكان أخر نذهب إليه» كشف النقاب عن موجة من عمليات التهجير القسري وتدمير المنازل والتي تعد بمثابة جرائم حرب وإبادة جماعية نفذتها (الإدارة الذاتية) بقيادة حزب الاتحاد الديموقراطي ويفضح التقرير عمليات التهجير القسري وعمليات هدم المنازل شمال سورية موثقاً أدلة على وقوعانتهاكات رهيبة جداً ومخيفة من بينها شهادات شهود نازحين وصور ملتقطة بالأقمار الصناعية وكما هو معلوم فإن الإدارة الذاتية والفصائل الكردية الانفصالية حليفاً أساسياً على الأرض للولايات المتحدة الأمريكية وبذلك فإن واشنطن لم تندد بسلوك هؤلاء الحلفاء بجرائمهم القذرة التي ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

ومما يستحق الذكر عن جرائم التهجير القسري والتغير الديموغرافي في سورية تصريحات مندوبي كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن حول التهجير القسري فقد **دعت المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن سامنثا باور إلى جلاء المدنيين كما اتخذ نفس الموقف المندوب الفرنسي فيما قال المندوب البريطاني بنفس الجلسة ماثيو رايكروفت «إن على النظام وأتباعه تسهيل إخلاء المدنيين من حلب»** ومن هنا نلاحظ أن تصريحات مندوبي الدول الثلاث دائمة العضوية في مجلس الأمن تختزل جريمة التهجير القسري وذلك بالمطالبة بتنفيذها بشكل ممنهج ويغضون الطرف عن وجوب معاقبة مرتكبيها وسوقهم للعدالة الدولية.

ومن إلقاء الضوء على الدور الروسي الرئيسي في التهجير القسري والتغيير الديموغرافي في سورية نلاحظ بأن الروس ليسوا شركاء بهذه الجريمة وحسب بل فاعل أصلي ومحرض في بعض الأحيان.

والمتابع للمشهد السوري يلاحظ ذلك بشكل واضح وجلي من خلال تدخلهم عسكرياً في شهر أيلول ٢٠١٥ وتكثيف القصف بشكل عنيف جداً على المناطق المحاصرة والمناهضة لحكم الأسد كل ذلك من أجل إرغام الناس قسراً على الهجرة وتسهيلاً لعملية التغيير الديموغرافي **التي تسعى إليها إيران ونظام الأسد وخاصة فيما يتعلق بمحيط دمشق.**

ومما يجدر ذكره في هذا المقام بأن **نظام الأسد وملبشيات إيران وحزب الله الطائفية المساندة ومن خلفهم وأمامهم روسيا الاتحادية هجروا ما يقارب أحد عشر مليون سوري** من خلال آلة القتل اليومية والتدمير الممنهج لمناطق

العرب السنة في سورية فملايين السوريين الآن بلا وطن ولا هوية ولا أي رؤية للمستقبل بعد أن اتضحت معالم السياسة الخارجية للدول .

إن ما حدث ويحدث في سورية الجريحة هو من ضمن تواطؤ هدفه تحويل جريمة التهجير القسري من جريمة حرب وإبادة جماعية إلى أداة سياسية وتحت شعارات إنسانية رنانة بذريعة إنقاذ ما يمكن إنقاذه و **إشراف الأمم المتحدة على هذه الجريمة بدواعي إنسانية سيجعل من استمرار هذه الجريمة أمراً مألوفاً ومقبولاً.**

السيدات والسادة :

١ _ نطالب نحن القانونيون السوريون بوقف جرائم التهجير القسري بهدف التغيير الديمغرافي في سورية التي ارتكبها ومايزال مستمراً في ارتكابها كلاً من (نظام بشار الأسد ، قوات روسيا الاتحادية ، الحرس الثوري الايراني ومليشات إيران الطائفية بما فيها ما يسمى حزب الله)

٢_ إلغاء آثار جرائم التغيير الديمغرافي في سورية وما تم منها علماً أن تلك الجرائم تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب معاقبة مرتكبي تلك الجرائم وسوقهم لخلف قضبان العدالة لينالوا عقابهم العادل جراء ما اقترفوه من انتهاكات لحقوق الإنسان والبشرية جمعاء وما تشكله تلك الجرائم من تهديد للسلم والأمن الدولي تطبيقاً لقاعدة (لا سلام بلا عادلة) .

٣_ إعادة المهجرين والنازحين السوريين إلى مناطقهم التي هجروا منها قسراً وتمكينهم من العودة وضمان ذلك من خلال تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة سيما منها القرار ٢٢٥٤ / ٢٠١٥ مع التعويض المادي والمعنوي المناسب لهم

٤ـ فرض عقوبات على شركة شام القابضة (وهي الذراع التنفيذي لنظام بشار الأسد) والشركات المتعاقدة معها وبنك البركة أحد الممولين الرئيسيين للجهات **التي تقوم بتنفيذ ما يسمى المرسوم ٦٦ لعام ٢٠١٢ والقانون ١٠ لعام ٢٠١٨ اللذين يهدفان لإتمام جرائم التغيير الديمغرافي في سورية عبر غصب أملاك السوريين العقارية من خلال مشروعي إيران (ماروتا ، باسيليا سيتي) .**

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين